بصلاحية اصدار الاوامر». وقد لاحظ المشروع المصري ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية، والتي تختص بتطبيق معظم الاوامر، تتكون، بالاساس، من الفلسطينيين. وقدّم احصاءاً قال انه يستند الى أرقام كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ يؤكد وجود ١١١٦٥ موظفاً فلسطينياً مقابل ٩٨٠ موظفاً اسرائيلياً، فقط، في الادارة المدنية للضفة الفلسطينية. وبنى على ذلك استنتاجاً مؤداه ان «الفلسطينيين يتولّون معظم مسؤولية تسيير الامور في حياتهم اليومية». وبغض النظر عن مدى دقّة هذا التعبير المستخدم، فقد أراد أصحاب المشروع الوصول الى ان حكماً ذاتياً يقتصر على تفويض اداري لا يأتي بجديد ولا يمكن قبوله، طالما ظل الفلسطينيون «ينفّذون قرارات اتخذت لهم ويطبقون سياسات تشكّلت بواسطة غيرهم». ومضى المشروع مؤكداً انه «لا يمكن للحكم الذاتي الكامل الذي ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ان يكون مجرد اعادة تنظيم لما هو، بالفعل، في يد الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. لكن من الطبيعي ان يكون منصباً على التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها. فعندما ينص اطار كامب ديفيد على حكم ذاتي كامل، فهو يعني ان الفلسطينيين في ظل سلطة الحكم الذاتي سيكون بامكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم وصنع سياستهم بأنفسهم».

ب ـ انسحاب الحكومة العسكرية ونقل كامل سلطاتها للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، استناداً الى أحد النصوص القليلة التي تتسم بالوضوح في اطار كامب ديفيد: «ان الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي تحل محلها. وفي هذا السياق، حرص المشروع على ابراز التمييز الذي أقامه اطار كامب ديفيد بين انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية الذي يجب ان يكون تاماً ومطلقاً، وبين انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذي سيكون، جزئياً، حيث يعاد توزيع القوات المتبقية في نقاط أمنية محددة.

وقد ركّز التصوّر المصري، هنا، على ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية هو الخطوة الرئيسة الاولى في عملية الحكم الذاتي، وانها تتمّ فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي تتسلّم، عندئذٍ، كل الصلاحيات والمسؤوليات. واستخدم المشروع المشار اليه تعبيراً هاماً وذا مغزى، وهو ان «تحل سلطة الحكم الذاتي محل النظام القديم»، كما وضع أسساً لعملية نقل وتسليم الصلاحيات، أهمها، الطابع الفوري لها؛ والنطاق الشامل الذي تتسم به؛ والطريقة السلمية والمنظمة.

لكن ربما لا تكون كل الاسس التي تضمّنها التصوّر المصري في مجال نقل وتسليم السلطة ملائمة من المنظور الفلسطيني في المفاوضات الراهنة. ويمكن الاشارة، بصفة خاصة، الى قبول التصور المصري بدور رئيس للادارة المدنية التابعة للحكومة العسكرية. فقد رأى انه اذا وُجد جهاز فلسطيني في الضفة والقطاع كجزء من الادارة المدنية يمكنه ان يتولّى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العسكرية. ومعنى ذلك ان التصوّر المصري قصر عملية انشاء أجهزة فلسطينية جديدة في اطار سلطة الحكم الذاتي على الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تكن تمارس قبلاً بواسطة أجهزة الادارة المدنية. والارجح، ان التصوّر الذي انطوى عليه هذا الجانب من التصوّر المصري يرجع الى عدم توفّر معرفة كافية، في ذلك الوقت، بطبيعة الادارة المدنية، وخاصة في ظل غياب قنوات للاتصال، حينئذٍ، بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ج ـ طبيعة سلطة الحكم الذاتي. فقد اعتبرها التصوّر المصري سلطة تحكم ذاتها بذاتها، أي تتولّد سلطتها من داخلها دون أي تدخل من مصدر خارجي. وهي، بهذا المعنى، سلطة تهيء حكماً ذاتياً كاملاً، وليس جزئياً أو مفتوحاً. وتتحقق هذه السلطة من خلال انتخابات حرة بما يجعلها